لتحقيق مبدأ التكافؤ بين المستفيدين سابقاً والمتقدمين للحصول على رخص للمرة الأولى

«الإدارة المحلية» تصدر تعليمات جديدة حول أكشاك ذوي الشهداء والجرحى

تتيح استمرارية الأنشطة الاقتصادية القائمة من دون انقطاع في مصادر العائد لذوي الشهداء والجرحى

محمد منار حميجو

أصدرت وزارة الإدارة المحلية والبيئة تعميماً تضمن تعليمات جديدة حول أكشاك ذوي الشهداء والجرحى وذلك في إطار الحلول والبدائل لمعالجة رخص الإشغال المؤقتة (للأكشاك أو البسطات) القائمة، والممنوحة لهم، والتي انتهت مدة رخص إشغالها في نهاية العام الماضي.

ويأتي التعميم بهدف تنظيم عملية الترخيص انطلاقاً من مبدأ التكافؤ والإنصاف بين المستفيدين سابقاً من رخص الإشغال القائمة والمتقدمين منهم للحصول على رخص إشغال للمرة الأولى.

كما يحقق استمرارية الأنشطة الاقتصادية برخص الإشغال المؤقتة «الأكشاك والبسطات» القائمة، والتي برزت الحاجة لنقل تلك الأنشطة إلى مواقع يتم توظيفها ضمن المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية، وفق الصلاحيات والاختصاصات المنوطة بها بموجب أحكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٧/ لعام ٢٠١١.

ومن الملاحظ أن التعميم راعى عدم استخدام الهياكل القائمة والمملوكة لذوي الشهداء وجرحى الحرب من قبل أي مستثمرين أو مستفيدين آخرين أو حتى من قبل الوحدات الإدارية ذاتها وحماية هذا الحق لمصلحة ذوي الشهداء وجرحى الحرب والانسجام والبدائل والإجراءات التي تضمنها التعميم مع المعالجات المقترحة والمدد الزمنية المرتبطة بها وتضمينها الاشتراطات البيئية وإتاحة وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليها مع تقيد الوحدات الإدارية بتأمين خدمات النظافة والحراسة في المواقع التي تقوم وأشار في الفقرة «ب» إلى أنه تقوم الوحدات الإدارية بإنشاء وتجهيز هياكل وحدات البيع المؤقتة أكشاك أو بسطات ضمن المواقع، بحيث تستوعب تلك المواقع أكبر عدد من وحدات البيع المؤقتة (أكشاك أو بسطات)، مبيناً في الفقرة «ج» على أن تتنج الوحدات الإدارية الأعمال المذكورة في الفقرتين (أ–ب) السابقتين خلال مدة أقصاها ٢٠٢٤/٧/٣٠.

كما لفت التعميم في الفقرة «د» إلى أنه تقوم الوحدات الإدارية خلال شهر من تاريخ انتهاء المدة المذكورة في الفقرة (ج) السابقة، بمنح رخص إشغال وحدات البيع المؤقتة في المواقع التي تم توظيفها وانجازها، لذوي الشهداء وجرحى الحرب، الذين لم يستفيدوا سابقاً من رخصة إشغال كشك أو بسطة، وذلك لمدة عام واحد من تاريخ صدور قرار منح رخصة الإشغال، قابلة للتجديد من قبل الوحدات الإدارية، وبما لا يتجاوز خمس سنوات.

التعميم بين في الفقرة «ه» أنه تقوم الوحدات الإدارية بمنح رخص إشغال مؤقتة لمدة أقصاها ٢٠٢٤/٦/٣٠، غير قابلة للتجديد، لذوي الشهداء وجرحى الحرب الذين انتهت مدة رخص إشغالهم للأكشاك أو البسطات بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١ على المواقع التي يشغلونها حالياً، وتعتبر رخص الإشغال الممنوحة بموجب هذه الفقرة منتهية حكماً بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠.

ولفت في الفقرة «و» إلى أنه يقع على عاتق ذوي الشهداء وجرحى الحرب الذين تنتهي مدة رخص إشغالهم بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠ وطلب التعميم في الفقرة «أ» تكليف الوحدات الإدارية في كل محافظة للتقيد بالعمل على تنفيذ الإجراءات الواردة فيه وهي تقوم على عاتقها بتحديد وتوظيف وإنجاز مواقع ضمن الساحات العامة والفراغات بحسب ما تراه مناسباً داخل المحافظات التنظيمية، مشيراً إلى أنه يراعى عند إنجاز تلك المواقع الانسجام مع محيطها، وإتاحة وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليها، وتحقيق الاشتراطات البيئية، مع التقيد بتأمين خدمات النظافة والحراسة.

تجهز الوحدات الإدارية هياكل وحدات البيع المؤقتة من أكشاك أو بسطات ضمن مواقع محددة

عدم ترك أي إشغالات متعلقة بالرخصة المنتهية في مكان الترخيص وذلك خلال شهر من تاريخ انتهاء مدتها، وتلتزم الوحدات الإدارية بالتحقق من عدم وجود هذه الإشغالات، ويترك لذوي الشهداء وجرحى الحرب الذين انتهت مدة رخص إشغالهم للأكشاك أو بسطة، حرية التصرف بهياكل الأكشاك والبسطات المملوكة لهم.

وأوضح التعميم في الفقرة «ز» أنه تقوم الوحدات الإدارية خلال شهر من تاريخ انتهاء المدة المذكورة في الفقرة (ج) السابقة، بمنح رخص إشغال وحدات البيع المؤقتة في المواقع التي تم توظيفها وإنجازها،لذوي الشهداء وجرحى الحرب، الذين انتهت مدة إشغالهم (للأكشاك والبسطات) بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك لمدة أقصاها ٢٠٢٤/١٢/٣١. غير قابلة للتجديد، شريطة التقيد بأحكام الفقرة /و/ السابقة.

أما الفقرة «ح» من التعميم شددت على أنه يحظر على الوحدات الإدارية منح رخص إشغال لوحدات بيع منفردة، أو منح رخص إشغال لتجمعات من وحدات بيع منفردة، ضمن الأماكن التي أصبحت شاغرة من أي إشغالات متعلقة برخص الإشغال المنتهية موضوع الفقرة (و) السابقة، مبينة أنه تصدر رخص إشغال وحدات البيع المؤقتة طبقاً للشروط والأوضاع المقررة في القانون المالي للوحدات الإدارية النافذ، متضمنة مدة الإشغال ونوعه وبدل الإشغال، ويستوفى رسم الإشغال بحده الأدنى.

ولفتت التعميم أنه على الوحدات الإدارية التي لم يتم فيها منح رخص إشغال (للأكشاك أو البسطات) سابقاً، كما لم يتم التقدم إليها بطلبات للحصول على رخص إشغال للأكشاك أو البسطات وفق أحكام التعاميم المذكورة آنفاً، متابعة التقيد التام بعدم منح رخص إشغال أكشاك – بسطات) لغير ذوي الشهداء وجرحى الحرب. وفي حال رغبت الوحدة الإدارية في منح رخص إشغال وحدات بيع مؤقتة لذوي الشهداء وجرحى الحرب، يصار إلى التقيد بأحكام الفقرات (أ – ب) من هذا التعميم.

الأكشاك في جرمانا تحرم المشاة من الأرصفة!

عبد المنعم مسعود

يبدو الجزء الممتد من الشارع العام لمدينة جرمانا من بداية شارع الدير وصولاً لمدرسة نزار الحلبي خارج المألوف وخارج صلاحيات بلدية المدينة بل أكثر من ذلك خارج اهتمام محافظة الريف.

وتمتد الأكشاك على يسار الشارع باتجاه ساحة الرئيس لمسافة تقرب من ٤٠٠ متر وبين الكشك والكشك كشك آخر بل إنها متلاصقة ببعضها البعض بعدما احتلت كامل الرصيف المخصص للمشاة في المنطقة.

ومؤخراً قام أحد أصحاب الأكشاك بوضع الكشك على يسار مدخل شارع القريات مغلقاً كامل الرصيف باتجاه مدرسة نزار الحلبي وذلك بحجة أن الكشك مرخص بل زاد في ذلك أن أضاف عدة أمتار من الشارع العام لمساحة الكشك.

ووفقاً لمشاهدات «الوطن» فإن المسافة على جهتي الشارع العام من مدخل القريات وصولاً إلى مدخل شارع الدير متراصة بالأكشاك ويغيب فيها الرصيف بشكل كامل وتفتقد الجهة الأخرى من الطريق الرصيف لعدم وجوده في بعض الأجزاء أو لاستخدامه من الأكشاك كما من مدخل حي النهضة إلى مدخل القريات ما يضطر المشاة لمزاحمة السيارات في الشارع العام.

رئيس بلدية جرمانا كفاح الشيباني بين لـ«الوطن» أن البلدية بانتظار بلاغ من وزارة الإدارة المحلية لتمديد رخص الأكشاك كما في كل عام وفي حال عدم وصول بلاغ فهذا فإن الأكشاك ستُزال، واعداً في حال وصول بلاغ بالتمديد لأصحابها بإلزام الأكشاك بالمساحة المخصصة لها وفقاً للتراخيص الأصلية وكاشفاً عن أن البلدية تعد لحملة لمنع مثل هذه التجاوزات في المدينة.

وأكد شيباني أن الرصيف من حق المشاة وأنه سيتم إلزام الأكشاك بذلك مبيناً أن من حق المشاة أن يجدوا رصيفاً يمشون عليه ولذلك فإن البلدية ستعمل لمنع التجاوزات على الأرصفة في المنطقة.

مسؤول في ريف دمشق لـ«الوطن»: محاسبة المقصّرين بالتعامل مع البناء المنهار في الحجر الأسود

نائب محافظ دمشق لـ«الوطن»: لجنة مشتركة مع «المهندسين» للكشف عن أسباب الانهيار الحاصل في «دمر الشرقية»

فادي بك الشريف

تستمر حوادث الانهيار المفاجئة لعدد من الأبنية وأجزاء من الكتل الجبلية أو الأحياء «المحررة» غير المأهولة بالسكان إلى الآن، وذلك لأسباب كثيرة منها الأمطار الغزيرة التي تشهدها البلاد، الأمر الذي يتطلب تشخيص الأسباب الحقيقية الناجمة عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوثها.

وفي هذا الإطار كشف نائب محافظ دمشق علي المبيض بتصريح خاص لـ«الوطن» عن تشكيل لجنة فنية بالتنسيق مع نقابة المهندسين، وذلك للكشف عن الأسباب التي أدت إلى انهيار جزء من جبل في محلة دمر الشرقية بدمشق، نجم عنه وفاة شخصين وإصابة آخر كانوا موجودين بالمكان.

وأشار المبيض إلى القيام بجولة للمنطقة مع قيام المديريات الخدمية بإزالة الأنقاض، مؤكداً أن هناك اجتماعات ولجنة مشكلة مع النقابة للوصول إلى أسباب واضحة ومقترحات يصار من خلالها إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بالاستناد إلى مرجعية علمية، مضيفاً: إن المحافظة تتنظر تقرير فرع المهندسين بدمشق وعليه تتخذ كل الإجـراءات وذلك لمنع حـدوث مثل هذه الانهيارات.

وقال نائب المحافظ: هناك مسببات لحدوث هذه الانهيارات قد يكون أحدها هو العوامل الجوية، ولكن لا يمكن الوقوف عندها إلا إلى حال الاستناد إلى تقرير المهندسين المبني بشكل علمي.

وعن واقع الأبنية القديمة بدمشق، أكد المبيض أن الأبنية في دمشق القديمة لا يعني أنها غير متينة أو مقاومة، علماً أن المعماري الدمشقي الذي قام بإنشاء هذه الأبنية لديه تراكم خبرات بكيفية تعاملها مع الأحوال الجوية، لذا فإن طريقة الإنشاء وربط العناصر الإنشائية أعطياها ديمومة، وبالتالي هناك مفهوم خاطئ عن هذه الأبنية، ولاسيما أن الأدوات والوسائل التي كانت تستخدم في تلك الفترة أثبتت مقاومتها على مر الزمان.

وحسب نائب المحافظ، هناك جولات مستمرة على مختلف الأبنية، مع إصدار التعاميم والإرشادات اللازمة للتعامل مع أي حالة أو شكوك أو قلق من أي تصدع أو تشقق، إضافة إلى التعامل مع الأجزاء الظاهرة من المباني المطلة على الأملاك العامة، علماً أنه تم توجيه إنذارات لعدد من أصحاب المباني القديمة الذين استجابوا لهذا الموضوع وقاموا بأعمال تدعيم أو ترميم.

على نحو متصل أكدت محافظة ريف دمشق حدوث انهيار لبناء غير مأهول في الحجر الأسود في حي الجزيرة بشارع الثلاثين، نتيجة الأمطار الغزيرة واقتصرت الأضرار على الماديات.

وحسب مصادر المحافظة فإن البناء انهار نتيجة الأمطار الغزيرة التي هطلت خلال الآونة الأخيرة، مبيناً أنه لم تسجل أي إصابات لكون البناء غير مأهول بالسكان واقتصرت الأضرار على الماديات.

وأضافت إن البناء قديم ومتأثر من اعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة خلال فترة وجودها في المدينة، وتتحمل الوحدة الإدارية المسؤولية لتقصيرها وتركه من دون إزالة وفق بلاغات وتعاميم المحافظة المعطوفة على توجيهات وزارة الإدارة المحلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مصدر مسؤول في محافظة ريف دمشق أنه تم التعميم على الوحدات الإدارية بأن أي بناء آيل للسقوط يجب هدمه فوراً، مؤكداً أنه ستتخذ الإجراءات اللازمة بحق المقصرين بالتعامل مع البناء المنهار في الحجر الأسود.

كما أشار إلى أنه سيتم التشديد مجدداً على ضرورة إزالة الأبنية الآيلة للسقوط لمنع حدوث مثل هذه الحالات، علماً أنه تم التعامل مع الموضوع خلال فترة الزلزال بإخلاء أي بناء آيل للسقوط، علماً أن الحي المذكور غير مأهول من السكان، وكان من المفترض هدم هذا البناء.

يشار إلى أن الانهيارات والسيول الجارفة حدثت على عدة مواقع في منطقة القنايا على أوتستراد حمص– دمشق عند نزول جسر بغداد بالاتجاهين الذي تعرض لانهيار جبلي نهاية العام الماضي، نتيجة الأمطار الغزيرة.

بعد إنذار عدد من أصحاب المباني القديمة استجابوا وقاموا بالتدعيم أو الترميم

دعا المواطنين للتخفيف من تشغيل الأجهزة الكهربائية

مدير الكهرباء: العبث باللوحات يتسبب باحتراقها والبديل غير متوافر

القنيطرة - خالد خالد

بيّن المدير العام لشركة كهرباء القنيطرة محمد راكاد الإبراهيم قيام بعض العابثين وعديمي الخبرة من المواطنين بفتح لوحات مراكز التحويل واستبدال منصهرات التوتر المنخفض باللوحة بوضع مبسطة حديد وسيخ حديد ٦ مم.

وأكد لـ«الوطن» أن ذلك يؤدي إلى انهيار قاطع التوتر المنخفض واحتراقه ومن ثم حدوث عطل أو حرق بالمحولة ما يؤدي إلى حرمان الحي أو القرية من التيار الكهربائي لعدة أيام.

وأضاف: في حال حدوث عطل بأي محولة لا يوجد البديل بالشركة، حيث وجدت ورشة الشركة ما تم ذكره بلوحات مراكز تحويل (المحولة الشمالية بالكوم الشرقي– محولة الكوم الأوسط مفرق العتم)، وتم استبدالها بمنصهرات توتر منخفض من طوارئ خان أرنبة.

وأوضح الإبراهيم أنه نظراً للطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية وزيادة الأحمال على المحولات ولتحسين هبوط التوتر والحد من الفصل القسري للمحولات واستقرار التيار الكهربائي، وضمن الإمكانات المتاحة بالشركة بتوافر المحولات، قامت ورشة الصيانة بالشركة بتوسيع استطاعة مركز تحويل مدينة البعث بجانب السوق التجاري الشرقي من ٢٠٠ ك. ف. أ إلى ٤٠٠ ك. ف. أ، وتوسيع استطاعة مركز تحويل جبا_شمال البلدية من ١٠٠ ك. ف. أ إلى ٢٠٠ ك ف. أ، وإحداث مركز تحويل جديد باستطاعة ١٠٠ ك. ف. أ في بلدة جبا جنوب المعكر ووضعه بالخدمة لتخفيف الأحمال عن مركز تحويل المعكر.

وطالب مدير كهرباء القنيطرة المواطنين بالتخفيف قدر المستطاع من تشغيل كل الأجهزة الكهربائية بالمنازل وذلك حفاظاً على الشبكة الكهربائية ولوحات وقواطع وكابلات المحولات ولاستمرارية التيار الكهربائي أثناء فترة الوصل.

وحول الأعطال خلال تساقط الثلوج لفت الإبراهيم إلى قيام مكتب طوارئ خان أرنبة بمعالجة نقص فاز على التوتر المتوسط بمحولة المنصورة وتركيب منصهرة متوسط مضروبة على محولة الكوم– مفرق ماعص وشد أمراس المنيوم منخفض مقطوعة على محولة المنهل في بلدة خان أرنبة، وإصلاح عطل على مخرج الحي الخدمي بمنطقة الكوم– دوار ماعص ووضع المخرج بالخدمة، ونتيجة الأحمال الزائدة احتراق قاطع توتر منخفض ٤٠٠ أمبير مع كابلات مخارج بمركز تحويل أبو الموت الكوخي في بلدة خان أرنبة، واحتراق قاطع توتر منخفض ٦٣٠ أمبيراً مع بداية كابل الارتباط بمركز تحويل جانب نقطة UN في بلدة خان أرنبة، وإصلاح عطل ميكانيكي بقاطع توتر منخفض ٢٠٠ أمبير بمركز تحويل جبا– جانب البلدية، كما قام مكتب طوارئ حضر بصيانة لوحة مركز تحويل النبعة، وشد شبكة توتر منخفض على محولة الصرصارة الغربية، وصيانة وإصلاح كابلات مخارج محروقة بلوحة مركز تحويل البانوراما، وصيانة عطل على المحولة الجنوبية وشد شبكة توتر منخفض هوائية منهارة وشد شبكات توتر منخفض منهارة نتيجة الأحوال الجوية في تل أحمر شرقي بلدة حضر، عدا عن إصلاح الشكاوى الفردية للمواطنين في بلدات المحافظة.